

## أرقام للتأمل عن مجتمع المعرفة في دنيا العرب!

■ سليمان عبد المنعم

لعل ما تضمنه تقرير التنمية البشرية في بداية الألفية الجديدة بشأن واقع الترجمة في العالم العربي ما زال مفاجأة تتردد أصدائها حتى اليوم. وبصرف النظر عما أثير من جدل حول الرقم المعلن (ومعظم أرقامنا مثيرة للجدل) فقد كان صعباً ومدهشاً أن نكتشف أن ما ترجمه العرب منذ عهد الخليفة المأمون حتى صدور التقرير لا يزيد عما تترجمه دولة مثل إسبانيا في عام واحد! والرقم- بفرض صحته- كاشف عن مفارقة ومثير للتساؤل. المفارقة مبعثها أن العرب كانوا هم الأسبق يوماً في ترجمة التراث الفكري لدى اليونان والإغريق وعنهم أخذ الآخرون فيما بعد! أما التساؤل فهو ما إذا كنا أقل اهتماماً من غيرنا بنشر العلم وتكريس قيمة المعرفة والانفتاح على الثقافات الأخرى؟

جديدة لها، أو إهدائها إلى الطلاب المتفوقين في الكليات والمعاهد، أو عن طريق عرضها للبيع بثمن زهيد. فالواقع أن الجمهور الذي تصل إليه الكتب المترجمة هو الذي يقتنيها في الغالب بلا مقابل، أو يدفع فيها ثمناً لا يمثل لديه أدنى عبء مادي. أما معظم الشباب المتعطش للقراءة فهو المرهق بثمن الكتاب المرتفع وسط ظاهرة الغلاء المستشري في معظم البلدان العربية. صحيح أن هناك تجارب عربية ناجحة استطاعت أن تجعل الكتاب في متناول الكثيرين بثمن زهيد لكن المطلوب الآن هو توظيف هذا المشروع في نشر الكتب المترجمة الحديثة في مختلف مجالات الإبداع وإتاحتها لأكثر عدد من القراء.

ثالثاً- ضرورة خلق حالة من النقاش والحوار حول مثل هذه الكتب المترجمة من خلال ندوات تستضيفها ليس فقط المؤسسات الثقافية على اختلافها بل أيضاً البرامج الثقافية في الفضائيات التي تزدهم بها سماؤنا العربية! فالملاحظ أنه ليس لدينا حتى الآن برنامج تلفزيوني أسبوعي أو شهري يخصص لمناقشة الكتب الجديدة أو المترجمة في حوار يجمع بين المؤلف والناقد والقارئ على غرار ما نشاهده من برامج ممتعة وجادة في المحطات الأجنبية. إن نقل الثقافة الجادة من أرفف المكتبات وصفحات الكتب إلى شاشات الفضائيات الأكثر انتشاراً واختراقاً والأشد إبهاراً هو أحد تحديات المرحلة.

أن الأوان لكثلاً تبقى المعرفة والفكر والثقافة حكرًا على المتخصصين والنخبة فقط، فما زالت صرخة الراحل المبدع يوسف إدريس "أهمية أن نتقف يا ناس" صالحة لأن نطلقها اليوم رغم أي حديث عن المتاعب المعيشية والمعاناة الاقتصادية. إن طريق مجتمع المعرفة يجب أن يمر من هنا!



الإصدارات المترجمة وجودتها في ظل هذا السيل الجارف من ترجمات تفتقر أحياناً إلى الدقة والتجويد والإتقان. فالحرص على إصدار أكبر عدد ممكن من الترجمات سنوياً والتسابق بين المؤسسات العربية على تحقيق ذلك هو أمر حميد. لكن هذا النجاح "الكمي" جدير بأن يستوفى معايير الجودة ومتطلبات الإتقان. والواقع أن قضايا وإشكاليات الترجمة باتت معروفة، وقد ناقشها المتخصصون في الكثير من المؤتمرات والمنتديات. ولئن كان ثمة إجماع على أن "المترجم" هو العصب الحيوي في كل مشروع للترجمة فإن الاهتمام بأوضاع المترجم وحقوقه ينبغي أن يأتي على رأس الأولويات في الحديث عن قضية الترجمة. ثانياً- أن تنتقل الإصدارات المترجمة من أرفف المعارض والمكتبات إلى أيدي الناس! فالملاحظ أن معظم الكتب المترجمة التي تتوالى عناوينها وتترايد أعدادها غالباً ما ينتهي بها المطاف إلى مخازن المترجمات دون أن يعلم بها أو يستفيد منها الكثيرون. ومن هنا فلا مناص من ابتكار وسائل جديدة لكي تصبح الكتب المترجمة في أيدي الجمهور الأكثر احتياجاً لها والأقل قدرة على شرائها، وهم بصفة أساسية الشباب في الجامعات والمدارس الثانوية، إما من خلال فتح منافذ جامعية

عن أخرى لمجرد الفضول في شيء أقرب إلى "الفولكلور"! بينما تبدو الترجمة لشعوب أخرى ونحن من بينها بالتأكيد حاجة ملحة بدونها لا تكتمل المعرفة بحركة التقدم الإنساني في الكثير من المجالات. قضية الترجمة إذن ترتبط بعدد من القضايا والظواهر الأخرى في المجتمع العربي وعلى رأسها العزوف عن القراءة وإهمال الاستثمار في صناعة المعرفة. لكن يبدو أن السنوات الأخيرة أخذت تشهد تغيراً إيجابياً في نظرة العرب إلى قضية الترجمة. فقد زاد الاهتمام بها وانطلقت في العديد من البلدان العربية مبادرات ومشروعات متنوعة للترجمة. ولم يقتصر الاهتمام على صعيد المؤسسات الرسمية بل تعداها إلى المؤسسات الثقافية الأهلية التي وضعت الترجمة على قائمة أولوياتها. كما خصصت العديد من المؤسسات مانحة الجوائز جائزة للترجمة.

السؤال الآن هو ماذا بعد الترجمة؟ وهل حققت حركة الترجمة المتزايدة على يد مؤسسات عربية رسمية وأهلية الأهداف المرجوة منها؟ وكيف السبيل لأن تصبح الترجمة أداة فاعلة لتكريس مجتمع المعرفة؟ لعل هذا الجهد الكفيل بتحقيق القيمة المضافة للترجمة يتطلب ما يلي: أولاً- ضرورة الاهتمام بنوعية

للوهلة الأولى الرقم المعلن يوحى بذلك. فلا يمكن إغفال دور الترجمة في الوصول إلى مجتمع المعرفة. ولا يقلل من أهمية الترجمة وضرورتها ما يراه البعض من أن إجادة اللغات الأجنبية وتحديد اللغة الانجليزية يمثل بديلاً عنها. فالترجمة تبقى جسراً للتعرف على علوم ومعارف الآخرين والتواصل مع ثقافتهم على أوسع نطاق ممكن في ذات الوقت الذي تكفل فيه توظيف اللغة العربية وإحيائها وتطوير أدواتها لمواكبة التطور الحاصل في علوم ومعارف العصر.

والواقع أننا حتى بالنسبة لمن يجيدون لغات أجنبية ما زلنا أقل إقبالاً على القراءة من غيرنا. والدليل على ذلك أن متوسط عدد نسخ أية طبعة لكتاب عربي جديد في الأدب أو الفكر لا يتجاوز في أحسن الأحوال خمسة آلاف نسخة، بينما يصل هذا المتوسط داخل بلدان كفرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا إلى أكثر من مائة ألف نسخة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن متوسط عدد السكان في هذه البلدان هو 60 مليون نسمة بينما يصل عدد القراء باللغة العربية إلى 377 مليون نسمة وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإذا استبعدنا من هذا الرقم نحو 70 مليون عربي أمي لا يعرفون القراءة، فمعنى ذلك أن معدل القراءة في مثل هذه المجتمعات يزيد 40 مرة على الأقل على معدل القراءة في المجتمع العربي. وهو ما يعني أيضاً إذا وصلنا لعبة المتواليات الرقمية أن معدل المعرفة لدى العرب لا يزيد عن 2 أو 3% من معدل المعرفة في أوروبا.

كانت الترجمة وما زالت عبر كل مراحل التاريخ القديم والحديث أداة هامة لنقل المعرفة والتعرف على الثقافات الأخرى. ولربما اختلفت وظيفة الترجمة ومدى الحاجة إليها بحسب مواقع المجتمعات على طريق الحضارة الإنسانية. فقد تترجم شعوب

## تقنية المعلومات في 2021 5 تريليونات دولار إنفاق .. و50 مليون خبير

جمال محمد غيطاس

أن 59% من المشاركين يرون العوامل الإيجابية تتعلق بالاحتياطي المتبقي من أعمال العملاء الحاليين، و47% وجدوا انها ترتبط بالنجاح في الوصول إلي شرائح جدد من العملاء، و45% قالوا ان لها علاقة بتحسين العمليات الداخلية، و44% ارجعوا الي بيع منتجات وخطوط أعمال جديدة، و43% قالوا بتحسين المبيعات والتسويق، فيما رأي 37% أن العودة إلي أنماط التجارة العادية سيكون هو محفز النمو، وعلق 30% الأمر علي الإجراءات الحكومية.



أما العوامل الدافعة للنمو السلبي، فقال 77% أنها تتمثل في استمرار آثار وباء كورونا، و67% في صدمات غير متوقعة، و65% ارجعوا لقيام العملاء بتأجيل عمليات الشراء، و25% توقعوا ان ترتبط بتقلص هامش الربح، فيما ارجعها 22% للاضطرابات التجارية والتعريفات الجمركية، و17% لتكاليف العمالة ونقص المهارات.

وعلي الرغم من وضوح التوقعات المتعلقة برقم الخمسة تريليونات إنفاق، فلا يزال هناك هواجس من أن تتعرض الميزانيات المخصصة للتقنية لقدر من الضغط، والتقليص خلال العام، وفي هذا السياق رأي 19% ممن شملتهم المسوح أن الضغط المتوقع علي ميزانيات التقنية سيكون كبير إلي منخفض، و25% أكدوا انه سيكون منخفض إلي خفيف، و3% توقعوا انه سيكون عالي جدا، وقال 13% أنهم لا يعرفون مستوى الضغط المتوقع.

هو الأساس الذي يشكل مبادرات أمن المعلومات، والسابعة أن موفرو الخدمات المدارة سوف يقومون ببناء خبرات أمن معلومات أكثر عمقا، والثامن ان صناعة التقنية ستخضع لمزيد من التنظيم والقوانين الجديدة، والتاسع أن الحلول ونظم الإدارة والتشغيل المعتمدة علي نظم محادثات الاعمال الفورية، ستقود مهارات الاعمال لمحترفي تقنية المعلومات والعاشر والأخير أن المؤسسات والشركات ستتوسع في وضع أهداف عامة تسعى لمزيد من التنوع والتغيير.

علي صعيد الاستثمار في التقنية بصفة عامة، تشير التوقعات إلي أن معدل النمو السنوي المركب للاستثمار في التحول الرقمي سيبلغ 15.5% خلال 2021، ومن المتوقع أن يقترب من 6.8 تريليون دولار أمريكي حيث تبني الشركات علي الاستراتيجيات الحالية والاستثمارات، لتصبح مؤسسات مستقبلية رقمية علي نطاق واسع.

انطلاقة الإنفاق والاستثمار علي هذا النحو، سترتب عليها تغييرات مذهلة، حيث ستتحول المؤسسات الاقتصادية المسنولة عن 65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلي الرقمنة، وبنهاية العام المقبل سيكون 60% من المؤسسات المصنفة ضمن أكبر 2000 مؤسسة عالمية، قد امتلكوا خرائط طريق لتحويل توجهاتهم الإدارية من العمليات إلي النتائج، وإنشاء نماذج تشغيل أكثر مرونة وابتكارًا وتعاطفًا. وسيبدأ خلال العام المقبل صعود المنصات الرقمية والأنظمة البيئية الممتدة. بحلول عام 2025، وبسبب الظروف العالمية المتقلبة، سيستفيد 75% من قادة الأعمال من المنصات الرقمية وقدرات النظام البيئي لتكثيف سلاسل القيمة الخاصة بهم مع الأسواق والصناعات والنظم البيئية الجديدة.

هذا المستوي من الإنفاق، بتوزيعاته الجغرافية والقطاعية وتوجهاته العشر، لن يعمل في بيئة عمل مواتية بالكامل، أو عدائية بالكامل، بل ستدعمه بعض العوامل الإيجابية التي ستحفز النمو وتولد العائدات، وفي الوقت نفسه سيواجه بعض العوامل السلبية، التي تضع في طريقه عقبات عديدة، تحد من قدرته علي توليد القيمة وتعظيم العوائد.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة علي النمو الإيجابي، وجدت المسوح والاستقصاءات التي نفذت بمعرفة خبراء بالجهات المشار إليها، وشارك فيها أكثر من ثلاثة آلاف من كبار خبراء التقنية ومحترفيها حول العالم،

سيدور عالم تقنية المعلومات في العام 2021، حول رقمين، الأول هو 5 تريليونات دولار يتوقع أن تخصصها الدول والحكومات والمؤسسات والأفراد حول العالم، للإنفاق علي التقنية ومنتجاتها ونظمها وأدواتها طوال العام الجديد، والثاني هو 50 مليون خبير ومتخصص، يملكون خبرات ومهارات متفاوتة، ويشكلون قوة العمل الضاربة، بهذا القطاع، تخطيطا وتصميما وإبداعا ونتاجا وتصنيعا وإدارة وتدريبًا وتشغيلًا، وسيعمل اجتماع الرقمين معا، علي المضي قدما في موجة التحول الرقمي التي تضرب المجتمعات بكل انحاء الأرض، وتفرض علي الجميع تغييرات، يتكيف معها ويفوز بها القليلون، ويتعرض لتحدياتها وأخطارها الكثيرون.



55% بإدارة الحاسبات الخادمة، و44% توقعوا خدمات الدعم و36% لإدارة الأجهزة المحمولة و 20% لإنترنت الأشياء و15% لنظم لينكس. أما قطاع البرمجيات، فقال 62% من المبحوثين أن الإنفاق سيذهب الأساس إلي خبرات المستخدم، و60% توقعوا الإنفاق علي توكيد الجودة، و42% توقعوا الإنفاق علي منهجية التطوير اثناء التشغيل «ديفويس»، و26% التطبيقات المحمولة و25% الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.

وفي أمن المعلومات، ذهبت 68% من التوقعات للإنفاق علي الامتثال للقواعد، و66% لتدريب وتعليم القوي العاملة، و64% لتحليل المخاطر، و55% لتحليلات أمن المعلومات، و47% لاختبارات الاختراق.

وعلي مستوي التوجهات العامة، سيدخل مبلغ التريلونات الخمس، إلي بيئة عمل تسودها عشرة توجهات خلال عام 2021، التوجه الأول أنه لن يكون هناك «وضع طبيعي» يمكن الاستناد إليه أو ضمان وجوده خلال العام، بسبب تداعيات وباء كورونا، والثاني أن نمط الحوسبة السحابية سيكون هو الملك السائد، سواء علي صعيد الإنفاق، أو توليد العائدات، والثالث أن المؤسسات ستستعي لتوظيف التقنية من اجل الاستجابة بصورة اسرع واعمق للتغيرات التي يفرضها المستهلك، والرابع أن ديناميكيات وآليات العمل داخل الأسواق والمؤسسات سوف تصبح أكثر توازنا مما كانت عليه خلال 2020، والخامس أن التقنيات الجديدة البازغة، كإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة والجيل الخامس للمحمول، سوف تجد طريقها بقوة إلي بيئات العمل، إلي جانب حلول الاعمال التقليدية التي تقدمها تقنية المعلومات، والسادس أن مستوي الثقة صفر، سيكون

هذان الرقمان أمكننا استنباطهما من مراجعة قاعدة بيانات رابطة «كوب تي أي أية»، أو رابطة صناعة تكنولوجيا الحوسبة comptia.org المعنية برصد وتتبع أوضاع صناعة المعلومات حول العالم، والثانية بيانات وتقارير اثنتين من أكبر المؤسسات الدولية المتخصصة في بحوث واستشارات صناعة تقنية المعلومات، وهما جارتنر gartner.com واي دي سي idc.com، حول حالة تقنية المعلومات خلال العام الجديد.

وفقا للبيانات المتاحة من هذه المصادر فإن الإنفاق المتوقع علي صناعة تقنية المعلومات خلال العام الجديد يتوقع أن يكون في حدود 5 تريليونات دولار، أو خمسة آلاف مليار دولار، ومن الناحية الجغرافية، سيتوزع هذا الرقم بنسب مختلفة عالميا، حيث ستكون ركيزته الأساسية داخل الولايات المتحدة، التي يتوقع أن تنفق وحدها 33% من هذا المبلغ، وينفق 2% منه في كندا، و5% بأمريكا الجنوبية، و19% في أوروبا الغربية، و3% في أوروبا الشرقية، و5% في أفريقيا والشرق الأوسط، و14% في جنوب شرق اسيا، و7% في اليابان، و11% في استراليا. ومن الناحية القطاعية سيكون 12% من هذا المبلغ من نصيب البرمجيات والتطبيقات، و23% ينفق علي الأجهزة والبنية التحتية، و21% علي نظم المعلومات وخدمات الاعمال، و19% علي التقنيات الجديدة البازغة، و26% علي خدمات الاتصالات، وداخل كل قطاع من هذه القطاعات الرئيسية، سيكون هناك احتياجات حرجة أو أكثر أهمية، ففي قطاع البنية التحتية، توقع 75% من المشاركين في استطلاعات الرأي أن يكون التركيز علي الشبكات، و59% قالوا أن الحوسبة السحابية ستكون الأكثر إنفاقا، فيما قال

تصدر عن مركز جسور للدراسات والاستشارات الثقافية والتنمية نشرة رقم 12 عدد يناير 2021  
أسسه: صالح بن عبد الله كامل  
رئيس مجلس الإدارة: هديل صالح كامل

## مئات من المطارات سوف تختفي إذا فشلت "اتفاقية باريس"

ترجمة نهال زكي

المصدر: موقع «فوربس» FORBES

https://www.forbes.com

لقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أقصى درجات حرارة على الإطلاق على وجه الأرض، وفي السنوات الأخيرة، حطمت الدائرة القطبية الشمالية الأرقام القياسية لدرجات الحرارة، مما أدى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر وبالتالي تأثر سواحلنا. وفقاً لأحدث تقرير لارتفاع مستوى البحر الصادر من "معهد ويليام وماري فيرجينيا للعلوم البحرية"، لا يقتصر الأمر على مستويات سطح البحر على طول سواحل الولايات المتحدة، فالسواحل ترتفع بمعدل أسرع من ذي قبل ويمكننا أن نتوقع ارتفاعها بمقدار نصف متر آخر بحلول عام 2050. وسيكون ذلك ارتفاعاً في مستوى سطح البحر بأكثر من 19 بوصة في أقل من ثلاثة عقود.

وقد قام الأستاذان "ريتشارد داوسون" و"أرون يسوديان" من كلية الهندسة بجامعة "نيوكاسل"، بتصنيف أكثر من 14000 مطار حول العالم من حيث مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر، مع الأخذ في الاعتبار مواقع المطارات وتعرضها لهبوب العواصف لمستويات البحر الحالية والمستقبلية. ونظر الفريق أيضاً في احتمال حدوث فيضانات من مستويات سطح البحر القصوى، وكذلك في كيفية تأثير المعيار الحالي للحماية من الفيضانات على الرحلات الجوية.

ووجد الباحثون أن ما يقرب من 270 مطاراً حول العالم معرض حالياً لخطر الفيضانات الساحلية بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر. لأن ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين، والذي تهدف "اتفاقية باريس" إلى تداركه، من شأنه أن يعرض 100 مطار ليكون تحت مستوى سطح البحر و 364 مطاراً لخطر الفيضانات. أما إذا فشلت "اتفاقية باريس" وزادت معدلات درجة الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين، فيحلول عام 2100، سيتعرض ما يقرب من 572 مطاراً للخطر.

وقد استعرض باحثو جامعة "نيوكاسل" الأسباب العديدة التي تجعل المطارات معرضة بشكل خاص لارتفاع مستوى سطح البحر، منها، موقع بعض المدن غالباً بالقرب من البحر، كما أنه في الكثير من الأحيان يتم أيضاً بناء المطارات التي تخدم تلك المدن في مناطق منخفضة. وكانت المبررات العملية لتلك الأسباب: أنه من الأسهل ببساطة العثور على مساحات كبيرة مناسبة من الأرض المسطحة في المناطق المنخفضة، حيث تقلل مسارات الإقلاع والهبوط من مخاطر الاصطدام. ونتيجة لذلك، تم بناء العديد من المطارات على الأراضي الرطبة الساحلية المستصلحة، والمستنقعات، والسهول الفيضية.

ويتوقع الباحثون أن تختفي بعض المطارات الساحلية الإقليمية الأصغر من الخريطة لأنه لن يكون من المجدي مالياً عندئذٍ إنقاذها. كما يرى العالمون أن بعض المناطق ستتأثر بشكل كبير أكثر من غيرها لأن المطارات "توفر شريان حياة اقتصادي واجتماعي وطبي مهماً بالنسبة لها". وعلي النقيض، فإنه عادةً ما تكون المطارات الرئيسية محمية بشكل جيد وغالباً ما يكون لديها فرص أفضل للحصول على وسائل تمويل للتكيف مع تغير المناخ. لكن بروفيسور "داوسون" يرى أن: "تكلفة التكيف ستكون متواضعة في ضوء الإنفاق العالمي الذي يُصرف على البنية التحتية".

أما الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر فهي المطارات الساحلية التي يبلغ عددها ما يقرب من 1000 مطار وهي تلك التي تدير خمسة طرق تجارية أو أقل. ويضيف "داوسون": "في بعض المواقع، لن تصمد بعض المطارات بسبب معدل ارتفاع مستوى سطح البحر، بالإضافة إلى قصور الموارد الاقتصادية أو محدودة المساحة المخصصة للمواقع البديلة لهذه المطارات".

## 1.6% إلى 3.5% معدلات نمو الاقتصاد بـ 10 دول عربية في 2021

محمود سلامة

يخرج الاقتصاد العربي من عُق الزجاجة بنمو في ناتجه المحلي الإجمالي قدره 2.6% في 2021، مقابل انكماش بلغ نسبته 4% في 2020 وفق تقرير صندوق النقد العربي "أفاق الاقتصاد العربي 2020"، يتزامن هذا النمو مع اتجاه الدول العربية إلى فتح اقتصاداتها جزئياً وبعضها كلياً بعد الغلق الذي تسببت فيه الموجة الأولى لجائحة فيروس كورونا المستجد. بيد أن وقع الأزمة كان أشد على اقتصادات الدول المصدرة للنفط كدول مجلس التعاون الخليجي والعراق، التي انكمشت في مجموعها بنسبة 4.7%.



على خلاف اقتصادات مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط كالمغرب وتونس والسودان ولبنان، وغيرها التي انكمشت بنسبة 2% فقط. ولعل مراد تفاوت معدل انكماش الاقتصاد بين الدول المصدرة للنفط ونظيرتها المستوردة هو أن قطاع النفط يُسهم بنحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة، و42% من إجمالي الصادرات، و60% من الإيرادات العامة لها.

تباينت توقعات معدلات النمو بين اقتصادات الدول العربية في 2021، مقابل الانكماش الذي تعرضت له كل دولة في 2020. نرصد فيما يلي هذا التباين لـ 10 دول عربية كما هو موضح بالشكل أدناه. إزاء انكماش اقتصادات الدول العربية جميعها، بدا الوضع في مصر مغايراً، إذ أنها الدولة العربية الوحيدة التي شهدت نمواً في ناتجها المحلي في 2020 بلغ نسبته 2% - بعد أن كان متوقفاً وصوله إلى 6% إلا أن أزمة كورونا حالت دون ذلك - أما في 2021 فمتوقع أن يعاود النمو في الارتفاع مجدداً ليصل إلى 3.5%، وربما يرجع ذلك التحسن في الاقتصاد المصري - رغم ظروف جائحة كورونا - إلى تبني العديد من الإصلاحات الاقتصادية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، من بينها تحرير سعر صرف العملة المحلية، بالإضافة إلى اتخاذ السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار والانضباط المالي في الدولة، فضلاً عن تسهيلات ممتدة بموارد إقراضية بدأت بـ 12 مليار دولار.

كما أن حجم السيولة والودائع الموجودة لدى الجهاز المصرفي والاحتياطي من النقد الأجنبي لعبا دوراً محورياً في مساندة الدولة في تنفيذ مشروعاتها القومية من ناحية وامتصاص الآثار السلبية لجائحة كورونا من ناحية أخرى.

تحل تونس في المرتبة الثانية بعد مصر في معدل النمو الاقتصادي المتوقع في 2021 بنسبة تصل إلى 3%، ولعل ذلك يرجع إلى التنوع الذي يشهده الاقتصاد التونسي مؤخراً والذي يُسهم في مرونته وصموده إزاء الأزمات، وخير دليل على ذلك اعتماد تونس على الإنتاج الزراعي الذي يمثل 10.5% من الناتج المحلي، فضلاً عن اكتشاف حقول غاز طبيعي لا سيما "حقل نواره" الذي يُسهم بإنتاجه في النمو من ناحية، وخفض الواردات وتقليص عجز ميزان الطاقة من ناحية أخرى، أضف إلى ذلك تراجع أسعار النفط في السوق العالمية مما يؤثر إيجابياً على ميزانية الدولة بانخفاض حجم الدعم الموجه لقطاع المحروقات.

وتجى السعودية في المرتبة الثالثة - بين الـ 10 دول المذكورة - من حيث معدل النمو المتوقع في 2021 والتي تبلغ نسبته 2.7%، مُقابل انكماش بمعدل 4.7% في 2020 نتيجة لانخفاض كميات الإنتاج النفطي لديها وانخفاض أسعاره العالمية. ولعل من أهم أسباب توقع نمو الاقتصاد السعودي في العام القادم، التدابير المتوالية التي اتخذتها المملكة لدفع عجلة الاقتصاد من بينها إصدار سندات دولارية حازت على إقبال كبير من المستثمرين الأجانب تجاوزت نسبة تغطية بعضها أكثر من 7 أضعاف